

المنهجيات الكمية:

المنهجيات الكمية هي تلك التي يُقترح تطبيقها في الحقول والموضوعات التي تتمتع بخصائص ثلاث: قابلية الملاحظة، سببية واضحة، وموضوعية عالية - ولا نقول تامة. الخصائص تلك هي ما يميّز موضوعات أو مواد العلوم التجريبية (على أن نضع جانبا العلوم الرياضية والمنطقية). وتبعاً لذلك يجري إطلاق إسم المناهج التجريبية (أو الإمبريقية) على تلك التي يُقترح أو يُمكن تطبيقها على مادة أو موضوعات العلوم تلك.

أولى المساهمات التاريخية في تصميم منهج تجريبي وضعي غير ذاتي هو ما قام فرنسيس بايكون في ثلاثينات القرن السابع عشر حين وضع قواعد علمية ملموسة لكيفية ملاحظة أو مراقبة ظاهرة ما على نحو موضوعي وعلمي، وقد وضع جداول لحضور الظاهرة، لغيابها، أو لحضورها في درجات، إلى شروط أخرى وضعت الأساس للمنهج الكمي التجريبي الحديث.

بعد مساهمة بايكون، تأتي مساهمة جون ستوارت مل. وقد اقترح خمسة مناهج في أية مقارنة علمية كمية سببية لعلاقة ظاهرة بظاهرة أخرى: منهج الاتفاق، منهج الافتراق، منهج الاتفاق والافتراق معاً، منهج البواقي، ومنهج التغيرات المترافقة (أي سلسلتان من العلل والمعلولات). أما تحويل مناهج البحث في العلوم الاجتماعية إلى مناهج علمية ذات نتائج موضوعية فهو بعض ما ابتكره أوغست كونت في أربعينيات القرن التاسع عشر، حين زعم - متأثراً بنجاحات العلوم الطبيعية وثنائها شبه الدقيقة - أنه بالإمكان مقارنة الظاهرة الاجتماعية على نحو علمي كمي. وأهم من تابع الخط العلمي الكمي هذا هو كلود برنارد عند نهاية القرن التاسع عشر ومطلع العشرين.

تستخدم مناهج البحث الكمي في العلوم الطبيعية والاجتماعية وعلى نحو أقل في العلوم الانسانية (التاريخ، الفلسفة، الأخلاق، الدينيات، الفنون، إلخ).

أما تعريف منهج البحث الكمي فيجري باعتباره "البحث التجريبي المنهجي Empirical Research Systematic لظاهرة يمكن ملاحظتها على نحو ما observable وتكميمها بواسطة أدوات إحصائية أو رياضية، أو بواسطة تقنيات الكمبيوتر"

هو أسلوب بحث موضوعي لدراسة معطى وضعي، positivistic لظاهرة طبيعية أو اجتماعية، يمكن ملاحظتها ومراقبتها وترجمة المراقبة تلك على نحو رقمي أو موضوعي إلى أقصى حد ممكن. بعد مراقبة الظاهرة في كل حالاتها المتاحة (وفق قواعد بايكون)، وجمع الحد الأقصى من المعطيات المتعلقة بها مع مراعاة اختلاف المكان والزمان والشروط المحيطة وحتى اختلاف الشخص الباحث،

يجري تصنيف المعطيات وتحليلها وفق أنماط أو موديلات إحصائية، أو رياضية، ويغدو بالإمكان تقديم تفسير أو فرضية تتصل بما نحاول الوصول إليه في ما خص الظاهرة موضوع البحث. ثم نخضع التفسير المقترح أو الفرضية التي جرت صياغتها لكل أنواع الاختبار الممكنة، مع احتمال تأكيدها أو دحضها، وقبل أن تتحول إلى تعميم أو نظرية.

وكما أوضح محمد شيا في كتابه حول المنهجيات (مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بيروت، مجد، 2009)، فعملية التحقق تلك هي عملية نفي أو دحض متعمد بهدف استنفاد كل ما يمكن أن ينال من صدقية النتيجة التي بلغناها. فإذا صمدت النتيجة أمام كل الاختبارات والتحديات التي تع رضت لها، فبالإمكان اعتبارها مقبولة acceptable بل صادقة طالما لم تظهر معطيات أو نظريات جديدة تدحض صدقيتها أي مكذبة لها. وعليه فكل النظريات في العلوم الطبيعية والاجتماعية هي إجابات مؤقتة بانتظار أن تأتي إجابة جديدة فتحل محلها. وهو معنى نسبية النتائج والتعميمات والنظريات في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

على مستوى أدوات المنهج الكمي، القياس measurement هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها مناهج البحث الكمية في ملاحظة وتكميم ظاهرة طبيعية أو اجتماعية ما، ولسبب بسيط وهو أن الظاهرة الوضعية (الطبيعية أو الاجتماعية) تسمح بذلك phenomenon empirical. وتبعاً لذلك بالإمكان صياغة تعبير كمي (رياضي، إحصائي، نسب، تعاقبي، متواليات، ...) يصف العلاقة بين ومتغير آخر، أو بين متغيرين ومتغير آخر داخل الظاهرة نفسها. هذه العلاقات الخارجية في أشكالها المختلفة هي المعطيات الكمية Quantitative data التي يجب أن يجمعها الباحث، أو ما نسميها بخطوة جمع المعطيات، .

ليقوم بتحليلها لاحقاً وفي هذا الباب نقول أخيراً إن الكمي لا يستنبط الأفكار: هو فقط يؤكد أو يدحض فكرة ما (حصلنا عليها من مصادر مختلفة).

المنهجيات الكيفية (Qualitative Methodologies) : أو النوعية كما نقول أحياناً

ان التركيز على المناهج والمنهجيات الكيفية، لا الكمية.

يعود لسبب ان الدراسات التي تتناول هذا الباب من المنهجيات ليست وفيرة، مع أنها أقرب إلى المادة التي تشكل منها العلوم الإنسانية وبعض العلوم الاجتماعية. إذ لكل علم، أو حقل اختصاص، مادته الخاصة. وطبيعة مادة العلم هي التي تحدد على نحو ما طبيعة المنهج والأدوات التي تلائم هذه المادة ومواصفاتها. إذ كيف نستخدم التجربة في حقل لا يمكن إخضاعه بسهولة للتجربة والاختبار. أو كيف نستخدم القياس أو الكم في موضوعات لا يمكن قياسها أو تكميمها. الأسباب غير الظاهرة لفعل اجتماعي أو مثلاً، قوة التقاليد والقيم كدافعين لسلوك فرد أو جماعة. هذه الصعوبات هي التي دفعت العلماء إلى طلب منهجيات مختلفة عما تع ودناه تقليدياً، أو ما أطلق عليها: المنهجيات الكيفية المتميزة عن المنهجيات الكمية. والفارق واضح، في الثانية الكم (أو الرقم) هو الأساس، أما في الأولى فالنوعية أو الكيفية هي الأساس.

البحث الكيفي في التعريف البسيط هو أي استخدام حسن التصميم لأدوات وتقنيات بحث (غير كمية أو رقمية) في مقارنة ظاهرة أو موضوع اجتماعي أو إنساني .

المناهج الكيفية مجال بحثي جديد تقريباً، انطلق ببطء في النصف الثاني من القرن العشرين، ثم تسارع تطوره في العقود الثلاثة الأخيرة، فبات له أديباته، ومجالاته العلمية، ومؤتمراته، واختصاصيوه كذلك. وأدواته لم تستقر بعد، وهناك باستمرار كلام على أدوات وتقنيات جديدة تستخدم في المناهج الكيفية

أما الحقول التي تستخدم المناهج الكيفية (كلياً أو جزئياً) فكبيرة ومنها بعض مجالات علم النفس (التحليل النفسي خصوصاً)، الانثروبولوجيا، الانثولوجيا، العمل الاجتماعي، الدينيات، علم الأخلاق، الفنون، وكل حقل لا يمكن قياس أو تكميم ظواهره وموضوعاته ونتائجه بالتالي. أنواع المناهج الكيفية كثيرة، متشعبة، وأحياناً غير محددة بدقة، وهي تزداد تشعباً، نظراً للوزن الشخصي الذي يلعبه الفرد الذي يمارس البحث الكيفي. ولكن على وجه الإجمال فإن التصميم الأولي للبحث الكيفي يتقدم عموماً وفق الترتيب التالي:

*مراجعة أدبيات المشكلة موضوع البحث

*تعيين الإطار النظري للبحث

*تحديد فرضيات البحث، بعد جولة استكشافية أولى pilot survey

*اختيار خطة البحث ، وتحديد تقنيات جمع المعطيات بحسب المادة والموضوع والحالة،

*تحليل المعطيات المجمعة،

*مقاطعة النتائج على الفرضيات، وبلوغ بعض النتائج (مؤكدة أو مكذبة للفرضية) ،

*التحقق منها بالمزيد من التقاطع والترابط correlations والمقارنة والاختبارات المتنوعة،

*كتابة تقرير متقن (مع التنبيه لأية حساسيات أخلاقية كأن تجمع معطيات قسراً...)

أنواع المقاربات البحثية الكيفية الأكثر استخداماً في جمع المعطيات

من بين أنواع مقاربات وأدوات جمع المعطيات المتعددة، ومنها:

الملاحظة بالمشاركة.

المقابلة غير المصممة مسبقاً.

تحليل الرموز والسميائيات بشكل عام.

قراءة السيرة (لفرد أو جماعة).

تحليل الخطاب، والنصوص والآثار المكتوبة أو الفنية.

تحليل عناصر الثقافة الشفهية، إلخ..

السؤال التقليدي أمام الباحث: ماذا نستخدم للبحث الذي أمامي؟ المنهج الكمي أم الكيفي؟

السؤال في الأصل غير مناسب. نحن لا نختار، ولا نفرض على المشكلة موضوع البحث منهجاً لا يلائمها أو لا يتناسب مع خصائصها. باختصار، نحن نستخدم المنهج، أو المناهج، أو أجزاء منها، مناسبة لمقاربة المشكلة، وتحديدًا لجمع المعطيات. وفي الغالب الأعم نحن لا نستخدم منهجاً واحداً، بل المنهجين معاً: الكمي والكيفي. لا تناقض بينهما. ربما نستخدم على نحو تبادلي أو متعاقب المراقبة العفوية والقصدية، أو حتى بالمشاركة حين يكون ذلك ضرورياً، معاً، وكذلك المسح بالعينة أو بالعد إذا أمكن، المقابلة المقننة أو المفتوحة معاً، والمقاربة بواسطة دراسة الحالة حين يكون ذلك ضرورياً، وكل التقنيات الأخرى الضرورية والمتاحة لجمع المعطيات وتحليلها. والمهم في كل ذلك: - المنهجية العلمية الواقعية في تصميم البحث، (أو ما نسميه في المنهجيات، المقاربة البراغماتية، أي البعيدة عن فرض آراء مسبقة على طريقة البحث) وصياغة الفرضيات - وهي لن تكون في البدء واضحة جداً، بل تتوضح أكثر مع تقدم البحث.

-استخدام أكثر من تقنية في جمع المعطيات، وتحليلها.

-المرونة الكافية للانتقال حين يكون ذلك ضرورياً من نمط لآخر.

-تحليل متكامل للمعطيات، من خلال أكثر من مقاربة.

-توخي المنطق في استخلاص النتائج، و'القسوة' في التحقق منها.

-الصدقية والنزاهة في كل خطوة.

-أن لا يتضمن التقرير النهائي أكثر مما انتهينا إليه فعلاً، حتى لو كان بسيطاً جداً.

-وأخيراً، يجب أن تكون هناك مسافة بين الباحث والحالة موضوع بحثه: استقلالية الحالة شرط لبلوغ نتائج ذات صدقية.

منهجية البحث بين التوجه الكيفي والكمي:

شهد العقد الماضي حوار مثير للجدل بين العلماء الكمييين والنوعييين حول طبيعة المنهجية الملائمة للبحث العلمي، رغم وجود كل من أشكال الإجماع بان الأسلوبين يتقاسمان منطقاً موحداً للاستدلال، وان الخلافات بين التقاليد هي فقط تتعلق بالأسلوب والمنهجية وغير مهمة من الناحية الموضوعية. ينتقد الباحثون الكميون مبالغة البحوث الكيفية في التبسيط والسطحية، واعتمادها على أدوات بحثية عقيمة وبالية تفتقد للصرامة، ويعتقدون في المقابل بان استخدام المناهج الكمية هو السبيل الوحيد للمعرفة، تنطلق البحوث الكمية بوضع افتراضات حول الظاهرة موضوع البحث، ويستخدم الباحثون الاختبارات الإحصائية التي تثبت صحة الافتراض أو خطئه، أو على قياس مستوى تأثير متغير معين في هذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس يتم تأكيد صحة النظريات أو مراجعتها على ضوء نتائج الدراسة، وهذا يعني أن الدراسات الكمية تتوفر على عناصر القابلية للتحكم والتكرار والتنبؤ.

في الجانب الآخر، يستند الباحثون النوعيين إلى الدرجة العالية من التعقيد التي تميز الظواهر المدروسة في الدفاع عن توجهاتهم المنهجية الكيفية، فبالنظر إلى حجم التفاعلات الممكنة، وحالة عدم الثبات على مستوى الفواعل والسلوك على حد سواء، فإن أفضل ما يمكن القيام به هو فهم الظاهرة في سياقها الطبيعي، وإن اية محاولة لسلخ الظاهرة عن هذا السياق، وإخضاعها لأساليب البحث الرياضي والكمي هو مبالغة في اختزال هذه الظاهرة. ذلك لأنه إذا تم إزالة حدث ما أو فعل اجتماعي أو محادثة من سياقها الاجتماعي الذي أنتجت فيه، أو إذا ما تم إغفال هذا السياق، فسيفقد هذا الفعل أو الحدث مغزاه الاجتماعي، وذلك لأن أفعال الإنسان وأراء الأفراد ومعتقداتهم تتأثر بالمواقف والبيئة التي تحدث فيها، ومن خلال الإطار الذي يفسر فيه الأفراد أفكارهم ومشاعرهم وأفعالهم، ويتم التوصل إلى هذا الإطار من قبل الباحث خلال جمع البيانات وتحليلها. فبخلاف حال البحوث الكمية، لا يكل مسعى اختبار الفرضيات أولية لدى باحثي التوجه النوعي، وإنما بناء نظريات وفرضيات عديدة استنادا إلى البيانات ونتائج الميدان، ومن خلال هذا التراكم يتسع فهمنا للمواقف والحالات المشابهة، وليس بتعميم النتائج أو بناء نظريات عامة، فهي مهمة غير ممكنة ومضيعة للوقت بحسب هؤلاء وتدرج ضمن هذا الإطار البحوث التاريخية ودراسة الحالة وتحليل الخطابات والنصوص ومعظم البحوث الوثائقية.